ان مشروع القرار له نتائج خطيرة على الحركة التقدمية في السويد ، وبالدرجة الاولى على الحركة الفلسطينية وامكانية حظر ممارستها لاي عمل فلسطيني اعلامي مستقبلا . ان احد اهداف مشروع القانون الجديد هو ارهاب الاجانب العاملين اعلاميا لحركات التحرر العالمية ، واشعارهم بعدم الامان وبعزلهم عن المجتمع السويدي في حالة السماح لهم بالبقاء في البلد ، وفي حملهم على مغادرة البلد بسبب المضايقات التي سيسببها البوليس لهم . اذ ان مشروع القانون يعطي الصلاحية الكاملة للبوليس باصدار قرار الى اي شخص اجنبي يعمل في نشاط اعلامي سياسي او لا يعمل بنقله من المكان الذي يسكن فيه اما للعمل او للدراسة الى مكان اخر يقره البوليس السويدي ويطلب من ذلك الشخص اثبات وجوده في اوقات تحددها دوائر البوليس .

ان رئيس وزراء السويد الذي شبه قصف فيتنام الشمالية في شهر ديسمبر ١٩٧٢ باعمال النازيين ، يجب ألا يعطى صورة مضللة ، فهو نفسه الشخص المتعاطف مع اسرائيل والذي قام عقب عملية ميونيخ بمرافقة سفير اسرائيل في السويد باقامة صلاة تذكارية ، وكذلك بادانة وشجب الفلسطينيين . الا ان رئيس الوزراء هذا لم ينطق بكلمة واحدة ولم يدن ولم يشجب اسقاط الطائرة الليبية خلال شهر فبراير من هذا العام . ان رئيس الوزراء هو الذي اصدر قرارا بتشكيل لجنة عقب حادثة الاختطاف وهو يساند مشروع قانون الارهاب مساندة كاملة. ان النقاش الدائر في البرلمان هذه الايام نقاش لا يوصف بانه حاد ، اذ ان جميع الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان باستثناء الحزب الشيوعي تساند مشروع القانون ، علما بان هناك معارضة شديدة في الصحف ولدى عدد كبير من اساتذة الحقوق والمحامين والصحفيين ومنظمة العفو الدولي وتنظيم « شبيبة الاشتراكيين الديمقراطيين » وهي الشبيبة التالية للحزب الحاكم في السويد ، والتنظيمات التقدمية السويدية والاجنبية .

وقد كانت الحملة التي شنتها صحيفة Dagens Nyheter « اخباراليوم » وهي اكثر الصحف انتشارا ، كانت ولا تزال حملة مركزة ضد مشروع القانون الذي سمته « بانه انتهاك للحركات الديمقراطية » ومن المعروف ان الصحيفة المذكورة تساند اسرائيل ، الا أنها قامت في الوقت ذاته بحملة شديدة ضد اسرائيل عقب اسقاطها للطائرة الليبية . واما صحيفة Afton Bladet المسائية فقد طالبت برفض مشروع القانون واسقاطه ووصفته بانه كارثة كبيرة .

وعلى الصعيد الشعبي قامت تظاهرات ضخمة في عدد من مدن السويد وكذلك ندوات اتخذت قرارات بمحاربة مشروع القانون .

ملاحظة : في حالة الموافقة على مشروع « قانون الارهابي » فان القانون سيكون ساري المفعول ابتداء من ١٥ ابريل ١٩٧٣ ولغاية ١٥ ابريل ١٩٧٤، ويتم تمديده لسنة ثانية في حالة موافقة البرلمان على تمديده .